

**جهود الكوفيين النحوية من خلال شرح ابن عقيل (جمعا ودراسة)**

أ.م.د. حليم حماد سليمان

جامعة الأنبار - كلية التربية الأساسية - حديثة

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين،  
أما بعد:

فلقد وضع ابن مالك ألفيته التي لاقت قبولا كبيرا في الوسط اللغوي ونتج عن هذا القبول الذي لاقتاه اهتمام النحاة بشرحها وتوضيحها ، وحصل تباين بين الشروح فمنهم من أوجز ومنهم من فصل في المسائل النحوية التي عرضها ، وكان ابن عقيل رحمه الله تعالى من النحاة الذين فصلوا القول في توضيح أبيات الألفية ، فقد شرحها شرحاً وافياً وأشار فيها إلى مذاهب النحاة من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين موضحاً آراءهم مؤيداً قسماً منها ورافضاً الآخر، وقد عرضت في هذا البحث آراء الكوفيين؛ إذ قمت بجمعها ودراستها وكانت على قسمين :

القسم الأول : الإشارة إلى عالم بعينه مثل : الكسائي ، والفراء ، وثعلب .  
والقسم الآخر : الإشارة إلى المذهب الكوفي من دون تحديد عالم معين : سلك في هذا القسم طريقين :

١- الإشارة إلى المذاهب النحوية من دون ترجيح.

٢- ترجيح المذهب البصري على المذهب الكوفي في مسألتين.

وقد استعنت في هذا البحث بكتب النحو مثل : كتاب سيويه ، ومغني اللبيب لابن هشام ، وشرح المفصل لابن يعيش ، وشرح ابن عقيل ، والجنى الداني للمراذي ، وشرح التصريح للأزهري ، وكتب التفسير مثل : تفسير الكشاف للزمخشري ، وكتب المعاجم مثل : الصحاح للجوهري ، ولسان العرب لابن منظور ، وكتب التراجم مثل : الفهرست لابن النديم ، ونزهة الألباء للأنباري ، وإنباه الرواة للقفطي ، وشذرات الذهب لابن عماد الحنبلي وغيرها ، فإن وفقت فمن الله وحده ، وإن كانت الأخرى فمن نفسي والشيطان .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

التمهيد : ابن عقيل وشرحه

١- ابن عقيل : لابن مالك مؤلفات كثيرة في العربية ، وقل أن تجد من بينها كتابا لم يتناوله العلماء منذ زمنه إلى اليوم: بالقراءة، والبحث، وبيان معانيه: بوضع الشروح الوافية والتعليقات عليه.

ومن هذه المؤلفات كتابه " الخلاصة " الذي اشتهر بين الناس باسم " الألفية " الذي جمع فيه خلاصة علمي النحو والتصريف، في أرجوزة ظريفة، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء، وبيان ما يختاره من الآراء، أحيانا.

وشروح هذا الكتاب كثيرة ومن أشهر من شرحها: الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري وقد شرح ابن هشام الخلاصة مرتين: إحداهما في كتابه " أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك "، والثانية في كتاب سماه " دفع الخصاصة، عن قراء الخلاصة " وممن شرح الخلاصة العلامة محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك.. ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر، المرادي

ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر المعروف بابن العيني الحنفي ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي،  
ومنهم أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن علي بن جابر، الهواري، الأندلسي، المرسيني، الضرير.

ومنهم أبو الحسن علي نور الدين بن محمد المصري، الأشموني ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب، الأبناسي  
ومنهم الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السيوطي، ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الغزي، أحد علماء القرن التاسع الهجري.

ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد، الخطيب، المعروف بابن الجزري،  
ومنهم قاضي القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عقيل، القرشي، الهاشمي، العقيلي - نسبة إلى عقيل بن أبي طالب - الهمداني الأصل،

ثم البالسي، المصري، المولود في يوم الجمعة، التاسع من شهر المحرم من سنة ٦٩٨هـ، والمتوفى بالقاهرة في ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول ٧٦٩هـ، وهو الشرح الذي نحن بصدد دراسته.

٢- شرح ابن عقيل : يتضح منهج ابن عقيل في كتابه من خلال ما يأتي :

أ- احتج بالشواهد كلها من القرآن الكريم وقراءاته ، والحديث الشريف ، وكلام العرب من شعر ونثر ، ومن أمثلتها قوله : " وينوب عن المصدر أيضا نحو ضربته زيدا أي ضربت الضرب ومنه قوله تعالى: { لا أَعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ }<sup>(١)</sup> أي لا أعذب العذاب وعدده نحو ضربته عشرين ضربة ومنه قوله تعالى: { فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً }<sup>(٢)</sup>"<sup>(٣)</sup>.

ب- في الكتاب آراء لعلماء البصرة والكوفة وبغداد والأندلس ، ومن الأمثلة على آراء بغداد والأندلس قوله : " وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقا بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب". ومن الأمثلة على ذكره رأي الأندلسيين قوله : " وأما كاد فذكر المصنف أنها عكس عسى فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد من أن ويقبل اقترانه بها وهذا بخلاف ما نص عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها ب أن مخصوص بالشعر"<sup>(٤)</sup>.

ت- الإشارة إلى اللهجات العربية المنسوبة وغير المنسوبة ، ومن أمثلة نسبة اللهجات قوله : " وبعض العرب يقول الذون في الرفع والذين في النصب والجر وهم بنو هذيل ومنه قوله:

"نحن الذون صبحوا الصباحا ... يوم النخيل غارة ملحاحا"<sup>(٥)</sup> " (٦).

ث- كان يذكر الخلافات النحوية ويعمد إلى ترجيح ما يراه مناسباً ، ومن الأمثلة قوله : " إذا أضيف المنادى إلى ياء المتكلم فإما أن يكون صحيحا أو معتلا فإن كان معتلا فحكمه

كحكمه غير منادى وإن كان صحيحا جاز فيه خمسة أوجه:

أحدها: حذف الياء والاستغناء بالكسرة نحو يا عبد وهذا هو الأكثر.

الثاني: إثبات الياء ساكنة نحو يا عبدي وهو دون الأول في الكثرة.

الثالث: قلب الياء ألفا وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة نحو يا عبد.

الرابع: قلبها ألفا وإبقاؤها وقلب الكسرة فتحة نحو يا عبدا.

الخامس: إثبات الياء محركة بالفتح نحو يا عبدي" (٧).

ج- في الكتاب مصطلحات المدرستين البصرية والكوفية مثل : ( الصفة والنعث ) و ( الجر والخفض ).

جهود الكوفيين النحوية من خلال شرح ابن عقيل :

من المعلوم أن الكتب عندما تذكر أولية للنحو الكوفي تذكر أبا جعفر الرواسي ومعاذ الهراء. أما الرواسي فقليل فيه: إنه أخذ النحو عن عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، وعاد إلى الكوفة فتتلمذ عليه الكسائي، ومن المؤكد أنه لم يدل في النحو بآراء ذات قيمة، بدليل أن اسمه لم يدر في كتب النحاة التالية لعصره، وفيه يقول أبو حاتم: "كان بالكوفة نحوي يقال له: أبو جعفر الرواسي، وهو مطروح العلم ليس بشيء" (٨).

"يبدأ النحو الكوفي بدءاً حقيقياً بالكسائي وتلميذه الفراء؛ فهما اللذان رسما صورة هذا النحو ووضعاً أسسه وأصوله، وأعداه بمذقهما وفطنتهما لتكون له خواصه التي يستقل بها عن النحو البصري، مرتبين لمقدماته، ومدققين في قواعده، ومتخذين له الأسباب التي ترفع بنيانه" (٩). ومن النحويين البصريين الذين ذكرهم ابن عقيل :

١- الكسائي (ت ١٨٩هـ) : (١٠) "هو علي بن حمزة، من أصل فارسي، وُلد بالكوفة في سنة تسع عشرة ومائة للهجرة، ونشأ بها، وأكب منذ نشأته على حلقات القراء مثل سليمان بن أرقم راوي قراءة الحسن البصري، وأبي بكر شعبة بن عياش راوي قراءة عاصم بن أبي النجود إمام قراءة الكوفة في الجيل السابق للكسائي، وسفيان بن عيينة راوي قراءة عبد الله بن كثير إمام قراءة مكة. ولزم حلقة حمزة بن حبيب الزيات المتوفى سنة ١٥٦ للهجرة إمام قراءة الكوفيين لعصره، حتى حذق قراءته، ويقال: إنه لقب بلقبه الكسائي في مجالسه؛ لأنه كان يلبس كساء أسود ثميناً، ويقال: بل لقب بذلك لأنه أحرم في كساء. وكان فطناً ذكياً، فرأى أنه لن يبرع في قراءة الذكر الحكيم إلا إذا عرف إعرابه، فاختلف إلى حلقات أبي جعفر الرواسي وإلى كتابه الفيصل ولم يجد عنده ما يريد، فرحل إلى البادية رحلته الأولى، ثم عاد إلى الكوفة، وكأنه رأى أنه لن يحسن العربية إلا إذا استمع إلى معلمها بالبصرة فرحل إليهم، وأخذ ينتقل بين حلقات عيسى بن عمر المتوفى سنة ١٤٩ للهجرة وأبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب. وعكف على حلقة

الخليل بن أحمد، وراعتة روايته لأشعار العرب وأقوالهم، فسأله يوما عن ينابيع هذه الرواية، فقال له: إنها من ملابسة أهل البوادي في نجد والحجاز وتهامة، فمضى إليهم في رحلة ثانية، ومعه خمس عشرة قنينة حبر، وظل يكتب ما يسمعه من أفواههم ويدونه في صحفه، حتى أنفد كل ما حمله من حبر" ونرى الكسائي ينشط لا في تأليف كتب تتصل بالقرآن الكريم وقراءاته ومعانيه فحسب، بل يؤلف أيضا في النحو كتابين هما مختصر النحو وكتاب الحدود في النحو. وألف في أغلاط العامة كتابا سماه "ما تلحن فيه العوام" <sup>(١١)</sup>. نقل ابن عقيل عن الكسائي في المسائل الآتية :

أ- تحمل الخبر الجامد للضمير: قال ابن عقيل: <sup>(١٢)</sup> "تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة وأما المفرد فإما أن يكون جامدا أو مشتقا.

فإن كان جامدا فذكر المصنف أنه يكون فارغا من الضمير نحو زيد أخوك وذهب الكسائي والرماني وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم زيد أخوك هو وأما البصريون فقالوا إما أن يكون الجامد متضمنا معنى المشتق أولا فإن تضمن معناه نحو زيد أسد أي شجاع تحمل الضمير وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل وإن كان مشتقا فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير نحو زيد قائم أي هو هذا إذا لم يرفع ظاهرا".

ب- مضارع الفعل ( جعل ) : قال ابن عقيل مشيراً إلى قول الكسائي : " أن غير كاد وأوشك من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل وحكى غيره خلاف ذلك فحكى صاحب الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من عسى قال عسى يعسى فهو عاس وحكى الجوهري مضارع طفق وحكى الكسائي مضارع جعل" <sup>(١٣)</sup>. وقد ذكر ابن منظور <sup>(١٤)</sup> مضارع الفعل جعل.

ت- محل ( أن ) و ( أن ) عند حذف حرف الجر : قال ابن عقيل : " وأما أن وأن فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطردا بشرط أمن اللبس كقولك عجبت أن يدوا والأصل عجبت من أن يدوا أي من أن يعطوا الدية ومثال ذلك مع أن بالتشديد عجبت من أنك قائم فيجوز حذف "من" فتقول: عجبت أنك قائم فإن حصل لبس لم يجوز الحذف نحو رغبت في أن تقوم أو رغبت في أنك قائم فلا يجوز حذف في لاحتقال أن

يكون المحذوف عن فيحصل اللبس ، واختلف في محل أن وأن عند حذف حرف الجر فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب وذهب سيويه إلى تجويز الوجهين<sup>(١٥)</sup>. والذي أراه قريباً إلى الصواب هو أنهما في محل نصب ؛ لكون الجر عاملاً ضعيفاً إذا ما قورن بالنصب ، إذ إنه من خصائص الاسم فقط ، والنصب يكون في الفعل والاسم.

ث-الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم : ذكر ابن عقيل أنه يفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف ، وبظرف نصبه المضاف ، وشبه الظرف ، وذكر الفصل بالقسم في قوله : " وجاء الفصل أيضا في الاختيار بالقسم ، حكى الكسائي : هذا غلام والله زيد<sup>(١٦)</sup> .

ج- الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي : قال ابن عقيل : " لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي إلا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول إن الشرطية على لا فتقول لا تدن من الأسد تسلم بجزم تسلم إذ يصح إن لا تدن من الأسد تسلم ولا يجوز الجزم في قولك لا تدن من الأسد يأكلك إذ لا يصح إن لا تدن من الأسد يأكلك وأجاز الكسائي ذلك بناء على أنه لا يشترط عنده دخول إن على لا فجزمه على معنى إن تدن من الأسد يأكلك<sup>(١٧)</sup> .

٢-الفراء (ت ٢٠٧هـ) :<sup>(١٨)</sup> "هو يحيى بن زياد بن عبد الله ، من أصل فارسي من الديلم ، ولد بالكوفة سنة ١٤٤ للهجرة ، ونشأ بها ، وأخذ يكب منذ نشأته على حلقات المحدثين والقراء أمثال أبي بكر بن عياش وسفيان بن عيينة ، واختلف إلى حلقات الفقهاء ورواة الأشعار والأخبار والأيام . وأكثر من الاختلاف إلى حلقة أبي جعفر الرواسي وكأنه لم يجد عنده كل ما يريد من علم العربية ، مما جعله يرحل إلى البصرة ويتلمذ على يونس بن حبيب ويحمل كثيرا عنه مما كان يرويه من لغات الأعراب وأشعارهم . ونظن ظنا أنه اختلف حينئذ إلى حلقات المعتزلة التي كانت مهوى قلوب الشباب والمثقفين والأدباء في البصرة ، وأنه تلقن حينئذ مبادئ الاعتزال ، وظل مؤمنا بها حفيا ، مما جعل مترجميه يقولون : إنه كان متكلماً يميل إلى الاعتزال ، وآثار اعتزاله واضحة في كتابه معاني القرآن ، إذ نراه فيه يتوقف مرارا للرد على الجبرية ، ولعل صلته بالاعتزال والمعتزلة هي التي

دفعته إلى قراءة كتب الفلسفة والطب والنجوم، فقد كان المعتزلة يحرصون على قراءة هذه الكتب حتى ليقول الجاحظ كما مر بنا: "لا يكون المتكلم جامعا لأقطار الكلام، متمكنا في الصناعة حتى يكون الذي يحسن من كلام الدين في وزن الذي يحسن من كلام الفلسفة، والعالم عندنا يريد المعتزلة هو الذي يجمعهما"<sup>(١٩)</sup>. وقد مضى ينفق أيامه في مراجعة كتاب سيبويه وتسجيل ملاحظاته عليه، ومن مؤلفاته في النحو واللغة والقرآن الكريم: كتاب لغات القرآن وكتاب المصادر في القرآن وكتاب الجمع والثنية في القرآن وكتاب اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف وكتاب الوقف والابتداء في القرآن، ومثل كتاب آلة الكتاب وكتاب الفاخر وكتاب النوادر وكتاب مشكل اللغة وكتاب الأيام والليالي والشهور وكتاب الواو وكتاب يافع ويافعة وكتاب المقصور والممدود وكتاب فعل وأفعل وكتاب في النحو سماه الكتاب الكبير.

نقل عنه ابن عقيل عدة آراء في النحو منها :

أ-إنكار لغة الإتمام في ( هن ) : قال ابن عقيل : " وأما هن فالفصح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون ولا يكون في آخره حرف علة نحو هذا هن زيد ورأيت هن زيد ومررت بهن زيد والنقص في هن أحسن من الإتمام والإتمام جائز لكنه قليل جدا هذا هنوه ورأيت هناه ونظرت إلى هنيه وأنكر الفراء جواز إتمامه وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ"<sup>(٢٠)</sup>.

ب- زيادة الباء في خبر ( ما ) التميمية :قال ابن عقيل: "ولا تختص زيادة الباء بعد ما بكونها حجازية خلافا لقوم بل تزداد بعدها وبعد التميمية وقد نقل سيبويه والفراء رحمهما الله تعالى زيادة الباء بعد ما عن بني تميم فلا التفات إلى من منع ذلك وهو موجود في أشعارهم"<sup>(٢١)</sup>.

ت- العطف على اسم ( ليت ) و( لعل ) و( كأن ) :قال ابن عقيل : " حكم أن المفتوحة ولكن في العطف على اسمها حكم إن المكسورة فتقول علمت أن زيدا قائم وعمرو برفع عمرو ونصبه وتقول علمت أن زيدا وعمرا قائمان بالنصب فقط عند الجمهور وكذلك تقول ما زيد قائما لكن عمرا منطلق وخالدا بنصب خالد ورفعته وما زيد قائما لكن عمرا وخالدا منطلقان بالنصب فقط ، وأما ليت ولعلّ وكأنّ فلا يجوز معها إلا

النصب سواء تقدم المعطوف أو تأخر فتقول ليت زيدا وعمرا قائمان وليت زيدا قائم وعمرا بنصب عمرو في المثالين ولا يجوز رفعه وكذلك كأن ولعل وأجاز الفراء الرفع فيه متقدما ومتأخرا مع الأحرف الثلاثة<sup>(٢٢)</sup>.

ث- (نعم وبئس) اسمان : قال ابن عقيل : " مذهب جمهور النحويين أن نعم وبئس فعلان بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما نحو نعمت المرأة هند وبئست المرأة دعد وذهب جماعة من الكوفيين ومنهم الفراء إلى أنهما اسمان واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم نعم السير على بئس العير وقول الآخر: والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وخرج على جعل نعم وبئس مفعولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف وهو المجرور بالحرف لانعم وبئس والتقدير نعم السير على غير مقول فيه بئس العير وما هي بولد مقول فيه نعم الولد فحذف الموصوف والصفة وأقيم المعمول مقامهما مع بقاء نعم وبئس على فعليتهما...<sup>(٢٣)</sup>. والذي أراه صحيحاً قول الجمهور ؛ لدخول تاء التأنيث الساكنة عليهما وهي علامة من علامات الفعل.

ج- جواز إضافة الوصف المقترن بأل إلى العلم : ذكر ابن عقيل رأي الفراء في موضوع البديل قائلاً : " كل ما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يكون بدلا، نحو: ضربت أبا عبد الله زيدا، واستثنى المصنف بذلك مسألتين، يتعين فيهما كون التابع عطف بيان:

الأولى: أن يكون التابع مفردا، معرفة، معربا والمتبوع منادى، نحو: يا غلام يعمر افيتعين أن يكون يعمر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لأن البديل على نية تكرار العامل، فكان يجب بناء يعمر على الضم، لأنه لو لفظ ب يا معه لكان كذلك.

الثانية: أن يكون التابع خاليا من أل والمتبوع بأل، وقد أضيفت إليه صفة بأل، نحو: أنا الضارب الرجل زيد فيتعين كون زيد عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلا من الرجل لأن البديل على نية تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير أنا الضارب زيد، وهو لا يجوز لما عرفت في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بأل لا تضاف إلا إلى ما فيه أل، أو ما

أضيف إلى ما فيه أل ومثل: أنا الضارب الرجل زيد قوله:<sup>(٢٤)</sup>

أنا ابن التارك البكري بشر ... علي الطير ترقبه وقوعا



فبشر عطف بيان ولا يجوز كونه بدلاً إذ لا يصح أن يكون التقدير أنا ابن التارك بشر. وأشار بقوله "وليس أن يبدل بالمرضي"<sup>(٢٥)</sup> إلى أن تجويز كون بشر بدلاً غير مرضى وقصد بذلك التبيه على مذهب الفراء والفراسي"<sup>(٢٦)</sup>. والذي يبدو لي عدم صحة قول الفراء بجعل ( بشر ) بدلاً ؛ لكون البديل على نية تكرار العامل كما أشار إلى ذلك ابن عقيل ، لأنه إن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ولا على ما أضيف إليه المضاف إليه امتنعت الإضافة وهذا ما حصل مع بشر.

٣- ثعلب ( ت ٢٩٣ هـ ) : (٢٧) " هو أبو العباس أحمد بن يحيى ، كان أبوه من موالي بني شيان ، ويغلب أن يكون فارسي الأصل ، ولد ببغداد سنة ٢٠٠ للهجرة ، وألحقه أبوه منذ نعومة أظفاره بكتاب تعلم فيه الكتابة ، وحفظ القرآن الكريم وشدا بعض الأشعار ، وما كاد يخطو على عتبة سنته التاسعة حتى أخذ يختلف إلى حلقات العلماء ، وخاصة علماء اللغة والعربية ، حتى إذا اشتد عوده أخذ نفسه بمجهود صارم في التزود باللغة والنحو ، أما النحو فلزم فيه حلقات تلامذة الفراء : أبي عبد الله الطوال ومحمد بن قادم وسلمة بن عاصم ، وعكف على حلقة الأخير حيث كان يلمي على الطلاب كتب الفراء ، وكان يؤديها أداء بارعا . وعليه ابتداء النظر في حدود الفراء ، وهو في السادسة عشرة من عمره ، وما إن بلغ الخامسة والعشرين حتى كان قد حفظ كل ما للفراء من كتب . وأما اللغة فلزم فيها حلقات ابن الأعرابي بضع عشرة سنة . ولم يلحق الأصمعي وأبا عبيدة وأبا زيد ، وإنما لحق تلاميذهم ، وأخذ عنهم مادة علمهم اللغوي ، أما الأصمعي فأخذ كتبه عن تلميذه أبي نصر أحمد بن حاتم ، وأخذ كتب أبي عبيدة عن تلميذه الأثرم وكتب أبي زيد عن تلميذه ابن نجدة ، كما أخذ كتب أبي عمرو الشيباني عن ابنه عمرو ، وقيل فيه : : إنه كان متبحرا في مذهب البصريين غير أنه لم يكن مستخرجا للقياس ولا طالبا له . وقد بدأ تصنيف الكتب وسنه لا تتجاوز الثالثة والعشرين ، وسرعان ما أخذ يلقي محاضراته على الطلاب ، وهو في الخامسة والعشرين ، وظل أكثر من ستين عاما يلمي عليهم ، وهم يقصدونه من كل صوب ؛ لما أتيقنه من المعرفة بالغريب ورواية الشعر ومعرفة النحو على مذهب الكوفيين ، بل لقد أصبح إمام هذا النحو وعلمه المفرد في عصره"<sup>(٢٨)</sup> . وقد نقل عنه ابن عقيل في حرفية ( عسى ) : قال ابن عقيل مشيراً إلى ذلك

: " هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة للابتداء وهو كاد وأخواتها وذكر المصنف منها أحد عشر فعلا ولا خلاف في أنها أفعال إلا عسى فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرف ونسب أيضا إلى ابن السراج<sup>(٢٩)</sup>. والذي يمكن قوله من هذا النص أن ثعلبا قد جانب الصواب في الذهاب إلى حرفية ( عسى )؛ لدخول تاء التانيث الساكنة عليها ، والذي جعل ثعلبا يقول بحرفيتها هو أنها تشبه لعل في الدلالة على الترجي فيما أن لعل حرف يفيد الترجي فكذلك عسى ، وهذا رأي ضعيف ؛ لكون بعض الأسماء والحروف تدلان على معنى واحد مثل حرف الاستفهام هل ، واسم الاستفهام متى .

ذكر المذهب النحوي من دون تخصيص عالم بعينه :

يعد ابن عقيل من النحويين المتأخرين ، فقد ولد ونشأ بعد تكامل وانتهاء طبقات النحاة من بصريين وكوفيين بمدة من الزمن ، وقد أشار في شرحه إلى المذهبين البصري والكوفي ، وسأعرض في بحثي هذا الآراء الكوفية التي تناولها ويتضح هذا من خلال المسائل النحوية الآتية :

أ- أصل البناء والإعراب في الأسماء والأفعال : أشار ابن عقيل إلى المذهب البصري بهذا الخصوص بقوله : " ومذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال فالأصل في الفعل البناء عندهم وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال والأول هو الصحيح ونقل ضياء الدين بن العلي في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء"<sup>(٣٠)</sup>.

ب- إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين : ذكر ابن عقيل وجوب إضافة الاسم إلى اللقب لاسيما إذا كانا مفردين ، إذ قال : "إذا اجتمع الاسم واللقب فيما أن يكونا مفردين أو مركبين أو الاسم مركبا واللقب مفردا أو الاسم مفردا واللقب مركبا فإن كانا مفردين وجب عند البصريين الإضافة نحو هذا سعيد كرز ورأيت سعيد كرز ومررت بسعيد كرز وأجاز الكوفيون الإتيان فتقول هذا سعيد كرز ورأيت سعيدا كرزاً ومررت بسعيد كرز"<sup>(٣١)</sup>. وقد ذكر الأزهري كلاماً بهذا الخصوص قائلاً : " وإن كانا مفردين كسعيد كرز، جاز ذلك " المتقدم، وهو جواز الإتيان والقطع، و جاز وجه آخر؛ وهو إضافة الأول إلى الثاني، إن لم يمنع مانع، كما إذا كان الاسم مقرونا بـ"أل" كالحارث

قفة، أو كان اللقب وصفا في الأصل مقرونا بأل كهارون الرشيد ومحمد المهدي، فلا يضاف الأول إلى الثاني، نص على ذلك ابن خروف. وجواز الإضافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيين والزجاج، وهو الصحيح، والاتباع أقيس، والإضافة أكثر، وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه وهو الإضافة، ووجوب الإضافة يرده النظر من جهتي الصناعة والسمع، أما الصناعة فلأنها لو أضفنا الأول إلى الثاني لزم إضافة الشيء إلى نفسه، بيان الملازمة أن الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد، فإضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، واللازم باطل، فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايقين، وأما السماع من العرب فهو قولهم لرجل ضخم العينين اسمه يحيى، ولقبه عينان: هذا يحيى عينان، بغير إضافة، وإلا لقالوا: عينين بالياء، وأجيب عن الأول بأنه من إضافة المسمى إلى الاسم، فمعنى جاءني سعيد كرز بالإضافة: جاءني مسمى هذا الاسم، وإنما أول الأول بالمسمى، والثاني بالاسم؛ لأن الأول هو المعرض للإسناد إليه، والمسند إليه إنما هو المسمى، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ. وأجيب عن الثاني بأنه يحتمل أن يكون جاء على لغة من يلزم المثني الألف مطلقا، وإلى وجوب الإضافة في المفردين<sup>(٣٢)</sup>. والذي يبدو لي أن الإضافة عند البصريين صحيحة لعدم وجود المانع من الإضافة إذ إن هذه الإضافة ليست من باب الإضافة الحقيقية وإنما من الإضافة اللفظية.

ت- وقوع الوصف مبتدأ من دون اعتماد على نفي أو استفهام: قال ابن عقيل: "ومذهب البصريين إلا الأخفش أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك فأجازوا قائم الزيدان فقائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر"<sup>(٣٣)</sup>. والذي يبدو أن الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، إذ لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا ضمن الشروط التي وضعها النحاة.

ث- جريان الخبر المشتق على غير من هو له: بعد أن أشار ابن عقيل إلى جريان الخبر المشتق على من هو له ذكر جريانه على غير من هو له قائلاً: "فإن جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن فمثال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير زيد عمرو ضاربه هو فيجب

إبراز الضمير في الموضوعين عند البصريين ، وأما الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الأمران كالمثال الأول وهو زيد هند ضاربها هو فإن شئت أتيت ب هو وإن شئت لم تأت به وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت زيد عمرو ضاربه لاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا وأن يكون عمرا فلما أتيت بالضمير فقلت زيد عمرو ضاربه هو تعين أن يكون زيد هو الفاعل<sup>(٣٤)</sup>. والذي أراه قريبا إلى الصواب هو مذهب الكوفيين ؛ لعدم وجود التباس في عدم ذكر الضمير، وفضلاً على هذا وجود الشاهد الشعري بهذا الخصوص وهو قول الشاعر:<sup>(٣٥)</sup>

قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت ... بكنه ذلك عدنان وقحطان

التقدير بانوها هم فحذف الضمير لأمن اللبس.

ج-عمل ( إن النافية ) عمل ليس : بعد أن أشار ابن عقيل إلى مذهب البصريين في عدم إعمال إن النافية أشار إلى مذهب الكوفيين في عملها قائلاً : " وأما إن النافية فمذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئاً ومذهب الكوفيين خلا الفراء أنها تعمل عمل ليس وقال به من البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر بن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني واختاره المصنف وزعم أن في كلام سيويه رحمه الله تعالى إشارة إلى ذلك وقد ورد السماع به قال الشاعر:

"إن هو مستولياً على أحد ... إلا على أضعف المجانين"<sup>(٣٦)</sup><sup>(٣٧)</sup>.

ح-إن وأخواتها لا تعمل إلّا في الخبر : قال ابن عقيل مشيراً إلى عمل إن وأخواتها : " وهذه الحروف تعمل عكس عمل كان فتنصب الاسم وترفع الخبر نحو إن زيدا قائمٌ فهي عاملة في الجزأين وهذا مذهب البصريين

وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر وإنما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول إن وهو خبر المبتدأ"<sup>(٣٨)</sup>. والذي يبدو لي صحة المذهب البصري ؛ لكونها غيرت الإعراب من خبر مبتدأ إلى خبر إن وهذا دليل على عملها في خبر إن.

خ-دخول لام الابتداء على خبر لكن : قال ابن عقيل : "يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن المكسورة نحو إن زيدا قائمٌ ، وهذه اللام حقها أن تدخل على أول الكلام لأن لها صدر الكلام فحقها أن تدخل على إن نحو إن زيدا قائمٌ لكن لما كانت اللام للتأكيد

وإن للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام إلى الخبر، ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات إن فلا تقول لعل زيدا لقائم وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن وأنشدوا:

"يلوموني في حب ليلي عواذلي ... ولكنني من حبها لعميد" (٣٩) (٤٠).

د- جواز تقديم الفاعل : بعد أن ذكر ابن عقيل الحكم النحوي في وجوب تأخر الفاعل عن رافعه قال : " حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه نحو قام الزيدان وزيد قائم غلاماه وقام زيد ولا يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول الزيدان قام ولا زيد غلاماه قائم ولا زيد قام على أن يكون زيد فاعلا مقدما بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع لضمير مستتر والتقدير زيد قام هو وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله ، تظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة وهي صورة الأفراد نحو زيد قام فتقول على مذهب الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول الزيدان قاما والزيدون قاموا فتأتي بألف وواو في الفعل ويكونان هما الفاعلين" (٤١) ، والذي أميل إليه قول البصريين في عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل ؛ لأنهما كجزأين لكلمة واحدة ، وكذلك يحصل التباس بين الفاعل وبين المبتدأ في حال تقديمه لذلك من الأفضل عدم التقديم.

ذ- التنازع في العمل : ذكر ابن عقيل تعريف التنازع مشيراً إلى العامل عند البصريين والكوفيين قائلاً : " التنازع عبارة: عن توجه عاملين إلى معمول واحد نحو: ضربت وأكرمت زيدا فكل واحد من ضربت وأكرمت يطلب زيدا بالمفعولية ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ولكن اختلفوا في الأولى منهما فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به لقربه منه ، وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به لتقدمه" (٤٢).

ر- الأصل في المصدر والفعل : قال ابن عقيل مرجحاً رأي البصريين في اعتبار المصدر هو الأصل : "ومذهب البصريين أن المصدر أصل والفعل والوصف مشتقان منه وهذا معنى قوله وكونه أصلاً لهذين انتخب أي المختار أن المصدر أصل لهذين أي الفعل والوصف ، ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه ، وذهب قوم إلى أن

المصدر أصل والفعل مشتق منه والوصف مشتق من الفعل ، وذهب ابن طلحة إلى أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه وليس أحدهما مشتقا من الآخر ، والصحيح المذهب الأول لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك لأن كلا منهما يدل على المصدر وزيادة فالفعل يدل على المصدر والزمان والوصف يدل على المصدر والفاعل" (٤٣).

ز-زيادة (من) الجارة : تجيء ( من ) في العربية لعدة معانٍ منها أن تكون زائدة ، وقد ذكر ابن عقيل زيادتها عند البصريين إذ قال : "ومثال الزائدة ما جاءني من أحد ولا تزداد عند جمهور البصريين إلا بشرطين: أحدهما: أن يكون المجرور بها نكرة.

الثاني: أن يسبقها نفي أو شبهه والمراد بشبه النفي النهى نحو لا تضرب من أحد والاستفهام نحو هل جاءك من أحد ولا تزداد في الإيجاب ولا يؤتى بها جارة لمعرفة فلا تقول جاءني من زيد خلافاً للأخفش وجعل منه قوله تعالى: {يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ} وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها ومنه عندهم قد كان من مطر أي قد كان مطر" (٤٤). وقد ذكر ابن يعيش (٤٥) نقلاً عن سيويه أنها تزداد بشرط ثالث هو أن تكون عامة ، وقد رد المرادي على هذا بقوله : " وفي اشتراط كون النكرة عامة نظراً ؛ لأنها قد تزداد مع النكرة التي ليست من ألفاظ العموم ، والظاهر أن مراده أن تكون النكرة مراداً بها العموم فإن ( من ) لا تزداد مع نكرة يراد بها نفي واحد من الجنس" (٤٦). والذي أراه قريباً إلى الصحة هو أن ( من ) تكون زائدة من غير اشتراط النفي أو شبهه ؛ نظراً لورودها زائدة في قوله تعالى : " وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ " (٤٧).

س-عدم جواز توكيد النكرة : ذكر ابن عقيل مذهب البصريين في عدم جواز توكيد النكرة في قوله : "مذهب البصريين أنه لا يجوز توكيد النكرة سواء كانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أو غير محدودة كوقت وزمن وحين ومذهب الكوفيين واختاره المصنف جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك نحو صمت شهراً كله" (٤٨).

والذي يبدو أنه يجوز توكيد النكرة إذا كانت محدودة لأن هذا يجعلها قريبة من التعريف ولهذا أرى صحة المذهب الكوفي بهذا الخصوص.

ش- جواز العطف على المجرور بدون إعادة الجار له : قال ابن عقيل ذاكراً رأي البصريين في العطف على المجرور من دون إعادة الجار له : " وأما الضمير المجرور فلا يعطف عليه إلا بإعادة الجار له نحو مررت بك وبزيد ولا يجوز مررت بك وزيد ، هذا مذهب الجمهور وأجاز ذلك الكوفيون ... لورود السماع نثراً ونظماً بالعطف على الضمير المنخفض من غير إعادة الخافض فمن النثر قراءة حمزة " وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ " (٤٩) بجر الأرحام عطفاً على الهاء المجرورة بالباء ومن النظم ما أنشده سيويه رحمه الله تعالى:

" فاليوم قربت تهجوناً وتشتمناً ... فاذهب فما بك والأيام من عجب " (٥٠)

بجر الأيام عطفاً على الكاف المجرورة بالباء " (٥١) . والذي يبدو لي جواز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار له ؛ نظراً للشواهد التي ذكرها الكوفيون ، فضلاً على قوله تعالى : " وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ " (٥٢) فالمسجد الحرام عطف على الهاء المنخفضة بالباء، ولو أعيدت لقليل: وبالمسجد الحرام، إذ ليس العطف على: سبيل المنخفض بـ (عن) خلافاً للزمخشري (٥٣) لأنه صلة المصدر وهو صد فإنه متعلق به، وقد عطف عليه أي على المصدر كفر، والقاعدة أنه لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته ، فلو عطف المسجد الحرام على السبيل لكان من جملة معمولات صد؛ لأن المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ، ومتى كان للمصدر معمولات لا يعطف عليه إلا بعد تمامها، فلما عطف عليه علمنا أنه ليس من جملة معمولاته، وأنه معطوف على الهاء من (به) إذ ليس معنا سواهما، وقد انتفى أحدهما فتعين الآخر. لا يقال: حصر ممنوع؛ لجواز أن يكون معمولاً لمصدر محذوف، والتقدير: وصد عن المسجد الحرام، لأننا نقول: المصدر لا يعمل محذوفاً عند المحققين، وإن كان بعضهم نقله عن سيويه ، وجاء في المغني (٥٤) : " والصواب أن خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف، ومجموع الجار والمجرور عطف على به " .

الخاتمة :

يتناول هذا البحث إظهار الآراء النحوية للكوفيين و من خلال كتابة هذا البحث تبين لي ما يأتي :

١- كان ابن عقيل يقدم البصريين على الكوفيين في المسائل الخلافية التي يعرضها.  
٢- عدم ترجيح رأي على آخر عند الكلام على مسألة معينة إلا في مسألتين رجح بها المذهب البصري على الكوفي.

٣- أكثر علماء الكوفة الذين نقل آراءهم النحوية في شرحه هو الكسائي والفراء.  
٤- أقل العلماء البصريين الذين نقل عنهم هو ثعلب.

٥- ملخص البحث :

٦- الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين،

٧- أما بعد:

٨- فلقد وضع ابن مالك ألفيته التي لاقت قبولاً كبيراً في الوسط اللغوي ونتج عن هذا القبول الذي لاقته اهتمام النحاة بشرحها وتوضيحها ، وحصل تباين بين الشروح فمنهم من أوجز ومنهم من فصل في المسائل النحوية التي عرضها ، وكان ابن عقيل رحمه الله تعالى من النحاة الذين فصلوا القول في توضيح أبيات الألفية ، فقد شرحها شرحاً وافياً وأشار فيها إلى مذاهب النحاة من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين موضحاً آراءهم مؤيداً قسماً منها ورافضاً الآخر، وقد عرضت في هذا البحث آراء الكوفيين؛ إذ قمت بجمعها ودراستها وكانت على قسمين :

٩- القسم الأول : الإشارة إلى عالم بعينه مثل : الكسائي ، والفراء ، و ثعلب .

١٠- والقسم الآخر : الإشارة إلى المذهب الكوفي من دون تحديد عالم معين : سلك في هذا القسم طريقين :

١١-١- الإشارة إلى المذاهب النحوية من دون ترجيح.

١٢-٢- ترجيح المذهب البصري على المذهب الكوفي في مسألتين.



١٣- وقد استعنت في هذا البحث بكتب النحو مثل : كتاب سيبويه ، ومغني اللبيب لابن هشام ، وشرح المفصل لابن يعيش ، وشرح ابن عقيل ، والجنى الداني للمراذي ، وشرح التصريح للأزهري ، وكتب التفسير مثل : تفسير الكشاف للزمخشري ، وكتب المعاجم مثل : الصحاح للجوهري ، ولسان العرب لابن منظور ، وكتب التراجم مثل : الفهرست لابن النديم ، ونزهة الألباء للأنباري ، وإنباه الرواة للقفطي ، وشذرات الذهب لابن عماد الحنبلي وغيرها ، فإن وفقت فمن الله وحده ، وإن كانت الأخرى فمن نفسي والشيطان .

١٤- يتناول هذا البحث إظهار الآراء النحوية للكوفيين و من خلال كتابة هذا البحث تبين لي ما يأتي :

- ١٥-١- كان ابن عقيل يقدم البصريين على الكوفيين في المسائل الخلافية التي يعرضها.
- ١٦-٢- عدم ترجيح رأي على آخر عند الكلام على مسألة معينة إلا في مسألتين رجح بها المذهب البصري على الكوفي.
- ١٧-٣- أكثر علماء الكوفة الذين نقل آراءهم النحوية في شرحه هو الكسائي والفراء.
- ١٨-٤- أقل العلماء البصريين الذين نقل عنهم هو ثعلب.

الهوامش:

- (١) المائة : ١١٥ .
- (٢) النور : ٤ .
- (٣) شرح ابن عقيل : ١٧٤/٢ .
- (٤) نفسه : ٣٣٠/١ .
- (٥) في نوادر أبي زيد : ٤٧ لرجل جاهلي من بني عقيل سماه أبا حرب الأعلم ، ومنهم من نسبه إلى ليلي الأخيلية .
- (٦) شرح ابن عقيل : ١٤٤/١ .
- (٧) نفسه : ٢٧٥/٣ .
- (٨) المدارس النحوية ( الدكتور شوقي ضيف ) : ١٥٣ .
- (٩) نفسه : ١٥٤ .
- (١٠) تنظر ترجمته في : الفهرست : ١٠٣ ، نزهة الألباء : ٦٧ ، تاريخ بغداد : ٤٠٣/١١ ، معجم الأدباء : ١٦٨/١٣ ، شذرات الذهب : ٣٢١/١ ، روضات الجنات : ٤٧١ ، بغية الوعاة : ٣٣٦ .

- (١١) المدارس النحوية : ١٧٢-١٧٣ .
- (١٢) شرح ابن عقيل : ١٩٣/١ ، وينظر: شرح التصريح : ١٩٩/١ .
- (١٤) ينظر : اللسان : ١١٠/١١ (جعل) .
- (١٥) شرح ابن عقيل : ٤٨٩/١ .
- (١٦) نفسه : ٧٨/٢ .
- (١٧) نفسه : ٣٢٨/٢ .
- (١٨) ترجمته في : الفهرست : ١٠٤ ، نزهة الألباء : ٩٨ ، وتاريخ بغداد : ١٤٩/١٤ ، معجم الأدباء : ٩/٢٠ .
- (١٩) المدارس النحوية : ١٩٢ .
- (٢٠) شرح ابن عقيل : ٥١/١ .
- (٢١) نفسه : ٢٨٥/١ .
- (٢٢) نفسه : ٣٤٥/١ .
- (٢٣) نفسه : ١٥١-١٥٠/٢ .
- (٢٤) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي كما في ديوانه : ٤٦٥ ، ، وشرح أبيات سيبويه : ٦/١ .
- (٢٥) هذا قول ابن مالك في الألفية :  
ونحو " بشرٍ " تابع البكريّ وليس أن يبدل بالمرضيّ
- (٢٦) شرح ابن عقيل : ٢٠٥/٢ .
- (٢٧) ترجمته في : تاريخ بغداد : ٢٠٤/٥ ، معجم الأدباء : ١٠٢/٥ ، وإنباه الرواة : ١٣٨/١ ، بغية الوعاة : ١٧٢ .
- (٢٨) المدارس النحوية : ٢٢٥ .
- (٢٩) شرح ابن عقيل : ٢٩٧/١ .
- (٣٠) نفسه : ٤٠-٣٩/١ .
- (٣١) نفسه : ١١٧/١ .
- (٣٢) شرح التصريح : ١٣٦-١٣٥/١ .
- (٣٣) نفسه : ١٨٢-١٨١/١ .
- (٣٤) نفسه : ١٩٥/١ .
- (٣٥) البيت بلا نسبة كما في أوضح المسالك : ١٩٦/١ .
- (٣٦) البيت في شرح ابن عقيل غير منسوب : ٢٩٢/١ .
- (٣٧) شرح ابن عقيل : ٢٩٢/١ .

- (٣٨) نفسه : ٣١٨/١-٣١٩.
- (٣٩) البيت في : مغني اللبيب من دون نسبة : ٣٨٥ / ١.
- (٤٠) شرح ابن عقيل : ٣٣٣-٣٣٢/١.
- (٤١) نفسه : ٤٢٣/١.
- (٤٢) نفسه : ٤٩٤-٤٩٥/١.
- (٤٣) نفسه : ٥٠٦-٥٠٧/١.
- (٤٤) نفسه : ١٩/٢.
- (٤٥) شرح المفصل : ١٢-١٣ / ٨ ، والكتاب : ٣٠٧/٢.
- (٤٦) الجنى الداني : ٣١٩.
- (٤٧) البقرة : ٢٧١.
- (٤٨) شرح ابن عقيل : ١٩٥/٢.
- (٤٩) النساء : ١ ، وقرأ بها المطوعي والأعمش كما في الاتحاف : ١٨٥ ، والبحر المحيط : ١٥٧/٣.
- (٥٠) في كتاب سيوييه من دون نسبة : ٣٩٢/١.
- (٥١) شرح ابن عقيل : ٢١٩/٢-٢٢٠.
- (٥٢) البقرة : ٢١٧.
- (٥٣) الكشاف : ١٣١/١.
- (٥٤) مغني اللبيب : ٥٤١/٢.
- المصادر والمراجع :

### القرآن الكريم

- اتحاف فضلاء البشر، الدمياطي ، مصر ، ١٣٥٩هـ.
- إنباه الرواة على أبناء النحاة ، القفطي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٥٠م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٢٠هـ.

- بغية الوعاة ، السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان.
- تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت.
- الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٢م.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، الخوانساري ، الطبعة الثانية ، صححه محمد علي الروضاتي (د.ت).
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب ، ابن عماد الحنبلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، ومعه كتاب منحة الجليل لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠١٢م.
- شرح أبيات سيويه ، السيرافي ، تحقيق : الدكتور محمد علي الريح هاشم ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٧٤م.
- شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهرى ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر.
- شرح المفصل ، ابن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر.
- شعر المرار الفقعسي ، الدكتور نوري القيسي ، مجلة المورد ، العدد الثاني ، بغداد ، ١٩٧٣م.
- الفهرست ، ابن النديم ، تحقيق رضا تجدد ، طهران ، ١٩٧١م.
- الكتاب ، سيويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٨م.
- الكشاف ، الزمخشري ،
- المدارس النحوية ، الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، (د.ت).
- معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، دار المأمون ، مصر.

- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور مازن مبارك وآخرين ، الطبعة السادسة ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٥م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، الطبعة الثالثة ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، ١٩٨٥م.
- النوادر في اللغة ، أبو زيد الأنصاري ، تصحيح سعيد الخوري الشرتوني ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٦٧م.